شركة عبد اللطيف جميل للتمويل

التقرير السنوي 2019

تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2019 م

يسر شركة عبد اللطيف جميل المتحدة للتمويل إصدار تقرير مجلس الإدارة السنوي حول النتائج المالية للشركة وإنجازاتها مرفقاً معه القوائم المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019. ويلقي التقرير الضوء على أهم التطورات التي حدثت خلال العام ونتائج الأنشطة التشغيلية وحوكمة الشركة والنتائج المالية بما يتوافق مع القواعد والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

أبرز التطورات والبرامج

واصلت الشركة في عام 2019 بذل جهودها لتقديم خدمات متميزة لعملائها من خلال الاستمرار في التحول الرقمي والارتقاء بأعمال الشركة ومواكبة تغيرات السوق من خلال تحويل الهيكل التنظيمي للشركة ليكون مقسماً حسب الوظيفة بدلا من التقسيم حسب المنطقة وجعل مراكز التحصيل أكثر كفاءة وفعالية. كما شرعت الشركة في تضمين تقنيات الذكاء الاصطناعي في اعمالها كإنشاء العقود وعمليات التحصيل لزيادة انتاجية الشركة واستمرار نموها.

وكجزء من خطة الشركة الشاملة للتحول الرقمي، أطلقت الشركة مجموعة من الخدمات لتكون متاحة للعملاء عبر شبكة الانترنت وبالإضافة إلى ذلك افتتحت الشركة الموقع الجديد لاستعادة المعلومات بعد الكوارث (Disaster recovery site) وذلك لضمان الاستمرارية في العمل وبدأ أيضاً استخدام نظام مستنداتي للانتقال نحو بيئة خالية من الأوراق وتم تجديد مركز الاتصال الخاص به ليكون موجهاً بشكل أفضل لتلبية احتياجات المستخدم.

كما وبدأت الشركة أيضًا في رسم خطة جديدة لاستخدام التكنولوجيا المالية وذلك لضمان استخدام أحدث التقنيات المالية الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي (Artificial intelligence) والتعلم الالي (Machine Learning) وسلسلة الكتل(Blockchain) ، وقد تم وضع الأهداف ومعايير الإداء الرئيسية على النحو التالي:

1. زيادة نسبة العملاء المستخدمين للتقنيات الرقمية وذلك للوصول إلى المعدل العالمي البالغ 33%
2. تحديد التقنيات الرقمية الرئيسية التي ستعززها الشركة للعام القادم:
   - تنمية القدرات الرقمية وتحديث وتطوير النظم القديمة
   - تطوير متطلبات الأمن والتعريف والخصوصية
   - بناء مكان عمل ذكي
   - استخدام وسائل الدفع الحديثة

وفي عام 2019، حققت الشركة المستوى المطلوب لمتطلبات الأمن السيبراني وذلك وفقًا لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

العمليات الرئيسة

خلال عام 2019 بلغ إجمالي عدد عقود التأجير التمويلي 63,976 عقداً بقيمة تمويلية بلغت 3.10 مليار ريال. وقد تراوحت بين تمويل السيارات الجديدة والمستعملة والمعدات الثقيلة والأجهزة المنزلية لكلاً من الأفراد والشركات. وقد تم تلبية جميع حاجات العملاء من خلال فروع الشركة المنتشرة في جميع أنحاء المملكة.

وقد كان إجمالي عدد العقود الممولة خلال عام 2019 حسب المنطقة هي كما يلي:

المنطقة	عدد عقود التمويل	النسبة
الوسطى	14,776	23%
الشرقية	13,755	22%
الشمالية	8,418	13%
الجنوبية	11,804	18%
الغربية	15,223	24%
المجموع	**63,976**	**100%**

إدارة المخاطر

تواجه شركة عبد اللطيف جميل للتمويل عددا من عوامل المخاطر المنهجية، ومن أهمها:

مخاطر الائتمان

تمثل أهم المخاطر التي تواجهها الشركة عند ممارسة أعمال التمويل وهي المخاطر الخاصة بقدرة العميل على الوفاء بالالتزام ومدى جدارة العميل الائتمانية قبل إنجاز العملية التمويلية. وبالإضافة إلى التحليلات والتقارير المتخصصة لقياس مخاطر الائتمان، قامت الشركة بتحسين وزيادة كفاءة عملية منح الائتمان للعميل.

ولتطوير آليات اتخاذ القرار فيما يخص عملاء الأفراد والشركات فقد قامت إدارة المخاطر بالعمل على تطوير آليات مستقلة بحسب كل حالة على حده.

بالنسبة لعملاء التجزئة، طبقت الشركة نظام "تقييم الائتمان"، الذي يحلل الجدارة الائتمانية لكل عميل ويساعد على تحديد معدل التمويل المناسب لكل مجموعة من العملاء على أساس درجات المخاطر الائتمانية ذات الصلة. وفي عام 2019، استمر تطوير هذا النظام وذلك من خلال البدء باستخدام بطاقات تقييم الأداء من الجيل الثاني القائمة على التعلم الالي (Machine Learning) لتوفير المزيد من الجودة لملف تعريف العملاء مقارنة بالنظام المستخدم سابقًا. وتطبيق استراتيجية المبيعات المعدلة جنبًا إلى جنب مع سياسات الموافقة الائتمانية الجديدة.

أما بالنسبة للشركات يوجد لجنة ائتمانية متخصصة لاتخاذ القرارات بشأن منح التمويل لقطاع الشركات ومراقبة مخاطر الائتمان وتحسين السياسات والاجراءات المساعدة على تقييم العملاء وتحديد مستويات الصلاحية المناسبة ليتسنى للشركة قبول العملاء الأكثر ملاءة مالية والمتوافقين مع حدود رغبة المخاطرة لدى لشركة.

وتشمل سياسة وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية صياغة استراتيجية شاملة لإدارة وقياس والتعامل مع مخاطر الائتمان منذ نشأتها وحتى إتمامها.

المخاطر التشغيلية

تخص المخاطر التشغيلية المخاطر المرتبطة بالعمليات الداخلية للشركة سواء كانت متعلقة بتكنولوجيا المعلومات أو الموارد البشرية أو القانونية أو الالتزام بالأنظمة السارية وأي مخاطر أخرى من شأنها التأثير سلبا على عمليات الشركة.

تتعامل الشركة أيضًا مع المخاطر المرتبطة بالعمليات الداخلية للشركة، سواء كانت متعلقة بتقنية المعلومات أو الأمن السيبراني أو الموارد البشرية أو القانونية أو الامتثال للوائح السارية أو أي مخاطر أخرى قد تؤثر سلبًا على عمليات الشركة. كما تتوفر العديد من البرامج والأدوات لتلقي ملاحظات الموظفين حول أي مخاطر متعلقة بعملهم للمساعدة في التخفيف من آثارها ومعالجتا في أسرع وقت ممكن. وتشمل هذه البرامج والأدوات "برامج تقييم المخاطر التشغيلية" و "نموذج الإبلاغ عن المخاطر".

مخاطر السوق والسيولة

وتعزى مخاطر السوق والسيولة للشركة إلى التغيرات في أسعار الفائدة والسيولة والتدفقات النقدية للشركة. وأهم المخاطر في هذا المجال هي مخاطر زيادة تكلفة التمويل، والتي تمارس ضغوطًا على هوامش ربح الشركة حيث تعتمد الشركة بشكل أساسي على بيع الأصول المالية للبنوك المحلية كمصدر للتمويل. ومع ذلك، في عام 2019 انخفضت أسعار الفائدة تدريجياً وبمعدل ثابت مقارنة بعام 2018.

الهيئة الشرعية

إن أعضاء الهيئة الشرعية هم نخبة من الخبراء الذين يقدمون الاستشارة بشكل مستقل للشركة بشأن الرأي الشرعي وسياسات المعاملات وأشكال العقود من أجل الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتكون الهيئة الشرعية من ثلاثة أعضاء هم:

1) فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد علي القري - رئيساً
2) فضيلة الشيخ: عبدالله بن عبدالعزيز المصلح - عضواً
3) فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالله مصلح الثمالي - عضواً

وقد قامت الهيئة الشرعية خلال عام 2019، بمراجعة واعتماد عقود تمويل الشركة من وجهة نظر متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ملخص نتائج أعمال الشركة لعام 2019

(المبالغ بملايين الريالات)

ملخص الربح والخسارة	2019	2018*
مجموع الدخل التشغيلي	**746**	788
مصاريف التشغيل	**(384)**	(501)
الدخل الآخر	**120**	83
الزكاة	**(69)**	(79)
صافي الربح	**413**	291

*تمت إعادة صياغة أرقام 2018 لتتوافق مع 2019 وذلك وفقًا للوائح مؤسسة النقد العربي السعودي الجديدة الخاصة بالزكاة.

ملخص أصول الشركة وخصومها

(المبالغ بملايين الريالات)

الاصول والالتزامات	2019	2018
الأصول المتداولة	**3,786**	4,599
الأصول غير المتداولة	**1,319**	1,338
الالتزامات المتداولة	**1,451**	1,907
الالتزامات غير المتداولة	**137**	108
حقوق الملكية	**3,517**	3,922

التوزيع الجغرافي لدخل الشركة من العمليات

يبين الجدول التالي تحليلا لإجمالي الدخل التشغيلي حسب المناطق:

(المبالغ بملايين الريالات)

المنطقة	2019	2018
المنطقة الوسطى	**172**	173
المنطقة الشرقية	**153**	178
المنطقة الجنوبية	**141**	159
المنطقة الغربية	**184**	182
المنطقة الشمالية	**96**	96
إجمالي الدخل التشغيلي	**746**	788

بيان بقيمة المدفوعات النظامية المستحقة السداد

بلغ رصيد مخصص الزكاة في الشركة مبلغاً وقدره 85.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019.

بيان بقيمة الاستثمارات والمخصصات لمصلحة موظفي الشركة

تحتفظ الشركة بمخصصات لمكافأة نهاية الخدمة النظامية والمكافأة الإضافية لمصلحة موظفي الشركة حسب السياسة الداخلية للشركة وقد بلغت أرصدتها خلال عام 2019 مبلغ 117.9 مليون ريال سعودي.

المعايير المحاسبية

التزاماً بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالتقارير المالية (IFRS) والمعدلة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).

تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين

يتولى مراجعو حسابات الشركة المسؤولية عن مراجعة القوائم المالية السنوية والربع السنوية للشركة. وقد أقر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المنعقد في 19 مارس 2019 توصية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بتعيين السادة شركة "إيرنست ويونغ" كمراجعين خارجيين لحسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بعد الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي.

الشركات التابعة

تؤكد شركة عبد اللطيف جميل المتحدة للتمويل عدم امتلاكها لأي حصص في أي شركات تابعة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2019.

التعاملات بين الشركة والأطراف ذات العلاقة

تتعامل الشركة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة، وتتم هذه المعاملات بنفس شروط التعامل العادلة مع الأطراف الأخرى وتخضع للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة شركات التمويل والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كما تتماشى جميع هذه التعاملات مع سياسة الشركة الداخلية لتعاملات الأطراف ذات العلاقة. وقد تم الإفصاح عن جميع التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ضمن الإيضاحات الموضحة في القوائم المالية المدققة.

إقرارات مجلس إدارة الشركة

يقر مجلس إدارة شركة عبداللطيف جميل المتحدة للتمويل بما يلي:

- أنه قد تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية قد أعد على أسس سليمة وأنه ينفذ حسب الإجراءات والسياسات الداخلية للشركة.
- أنه لا يوجد أدنى شك بشأن مقدرة الشركة على مواصلة نشاطها التمويلي.

سياسة توزيع الأرباح

توزع أرباح المساهمين بعد خصم جميع المصروفات على النحو التالي:

- يجنب 10 % من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العمومية العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور ما قيمته 30% من رأس المال المدفوع.
- للجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تجنب نسبة مئوية من الأرباح السنوية الصافية لتكوين احتياطي إضافي وتخصيصه لغرض أو أغراض معينة تقررها الجمعية العمومية العادية.
- للجمعية العمومية العادية أن تقرر استحداث احتياطيات إضافية تحقيقا لمصلحة الشركة أو ضمان توزيع أرباح ثابتة للمساهمين كلما أمكن.
- يوزع الباقي بعد ذلك كدفعة أولى للمساهمين بنسبة لا تقل عن 5% من رأس المال المدفوع.
- يوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة كاملة في الأرباح أو يحول إلى حساب الأرباح المبقاة.

قرر مجلس إدارة الشركة خلال اجتماعه السنوي في 19 مارس 2019 بالموافقة على توزيع أرباح بمبلغ وقدره 800 مليون ريال سعودي (4.70 ريال للسهم) من بند الأرباح المبقاة. وقد تم دفع هذه الأرباح للمساهمين بشكل كامل.

حوكمة الشركة

تحرص الشركة على الالتزام التام بقواعد حوكمة الشركات التي تحقق التطبيق الحازم لأنظمة الرقابة الداخلية الشاملة وسياسات الإفصاح والشفافية ومعايير السلوك المهني والأخلاقي ومبادئ إدارة المخاطر. كما تقوم الشركة بتحقيق التوافق الشامل لأعمالها مع أنظمة وقوانين المملكة الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والاستثمار وكافة المتطلبات والتوصيات النظامية الأخرى ذات العلاقة.

وافقت الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين على اللوائح الداخلية الجديدة للشركة خلال اجتماعها المنعقد في مايو 2017 بالتوافق مع القانون المعتمد من قبل وزارة التجارة. حيث أن مجلس الإدارة اعتمد سابقاً بتاريخ 28 أكتوبر 2014 م ثلاثة وعشرون سياسة داخلية للشركة تتماشى مع متطلبات اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل وكذلك تطلعات وأهداف الشركة من حيث الرقابة والسياسات والإجراءات الداخلية. ومن ضمن هذه السياسات لائحة حوكمة الشركة والتي تنظم أعمال مجلس الإدارة وعلاقاته بالإدارة التنفيذية للشركة والمساهمين ويتم تحديث هذه السياسات عند الحاجة وبشكلٍ منتظم.

كما أن سياسة حوكمة الشركات هي أيضًا مرجع للجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة ومنها اللجان التالية:

لجنة المراجعة

تهدف لجنة المراجعة إلى التأكد من عدالة وسلامة البيانات المالية السنوية والربع سنوية للشركة قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة. وتقدم اللجنة أيضا آراءها وتوصياتها إلى المجلس في هذا الصدد. وتوافق اللجنة على خطة التدقيق الداخلي السنوية القائمة على المخاطر وتضمن الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها وتضمن فعالية وكفاءة الضوابط الداخلية استنادا إلى ميثاقها.

عينت الجمعية العامة للمساهمين ثلاثة أعضاء في لجنة المراجعة خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 17 سبتمبر 2017 م لمدة ثلاثة سنوات. وتتكون لجنة المراجعة من عضو غير تنفيذي وعضوين مستقلين، ذوي خبرة مالية ومحاسبية وخبرة في مجال المراجعة الداخلية. وتكون اللجنة مسئولة أمام مجلس الإدارة وتساعد المجلس في الوفاء بمسؤولياته. ويتولى رئاسة اللجنة عضو مجلس الإدارة السيد عبد الوهاب توفيق مع الأعضاء الدكتور أبو بكر باجابر والسيد يحيى كافي تعتبر اللجنة مسؤولة أمام مجلس الإدارة ومساعدة له في تحمل مسؤولياته وقد تمت الموافقة على ميثاق لجنة المراجعة من قبل المساهمين في اجتماع المساهمين السنوي في 22 مارس 2016 م.

وتشرف لجنة المراجعة على أداء إدارات التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشرف على أدائها وتقوم بتقييم أدائها على أساس سنوي.

وقد عقدت اللجنة ستة اجتماعات خلال عام 2019 بحضور جميع الأعضاء. وقد ناقشت وتابعت اللجنة خلال هذه الاجتماعات أداء المراجعة الداخلية للحسابات والمراجعة الخارجية والتقدم الحاصل في المبادرات الأخرى التي كلفها بها المجلس.

لجنة إدارة المخاطر والائتمان

تهدف لجنة إدارة المخاطر والائتمان إلى مراقبة إدارة المخاطر بالشركة لضمان اكتشاف المخاطر الكبيرة التي قد تتعرض لها، والتأكد من وجود السياسات والعمليات القادرة على مواجهة وإدارة هذه المخاطر، وذلك ضمن حدود الصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة أيضا بمراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان وجود هيكل تنظيمي متكامل لإدارة المخاطر.

يتولى رئاسة اللجنة السيد جمال محمد القحطاني مع الاعضاء الدكتور خالد الكريمي والسيد فريد مصطفى ذوق

وقد عقدت لجنة إدارة المخاطر والائتمان 4 اجتماعات خلال عام 2019 بحضور جميع الأعضاء تم خلالها مناقشة تقارير إدارة المخاطر والائتمان وتغيرات السوق السعودي وتكلفة السيولة وتوفرها وتحليل ومراقبة كافة المخاطر الأخرى التي تتعرض لها الشركة.

اللجنة التنفيذية

تهدف اللجنة التنفيذية إلى إدارة عمليات الشركة والإشراف عليها واتخاذ قرارات سريعة بشأن القضايا الملحة المتعلقة بأعمال الشركة، وذلك ضمن حدود صلاحياتها. والهدف من وجود اللجنة التنفيذية هو مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة الشركة.

يتولى رئاسة اللجنة السيد سعيد صالح الغامدي مع الاعضاء السيد سيديش شيفنيث كاول والسيد جمال محمد القحطاني والدكتور خالد الكريمي.

وعقدت اللجنة التنفيذية أربع اجتماعات شهرية خلال عام 2019 بحضور جميع الأعضاء تم خلالها مناقشة تقارير الأداء المالي والتشغيلي لأعمال الشركة.

لجنة المكافآت والترشيحات

يتولى رئاسة اللجنة السيد عبد الوهاب توفيق مع الاعضاء السيد سيديش شيفنيث كاول والسيد سعيد صالح الغامدي.

تهدف لجنة المكافآت والترشيحات إلى استلام ترشيحات وترشيح كبار المديرين وأعضاء مجلس الإدارة. وتعمل اللجنة كذلك على التأكد من أن سياسات وممارسات الموارد البشرية في شركة عبد اللطيف جميل للتمويل تلبي احتياجاتها التشغيلية والوظيفية.

التغيرات في مجلس الإدارة

قامت الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين تسعة أعضاء في مجلس الإدارة خلال اجتماعها المنعقد في 17 سبتمبر 2017 م لمدة قدرها ثلاث سنوات.

يعرض الجدول التالي ملخصا لاجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور خلال السنة:

اسم العضو	مسمى العضوية	20 فبراير 2019	08 أبريل 2019	09 سبتمبر 2019	04 نوفمبر 2019	24 نوفمبر 2019	14 ديسمبر 2019
الأستاذ/ سعيد صالح الغامدي	رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي	✔	✔	✔	✔	✔	✔
الأستاذ/ جمال محمد القحطاني	عضو تنفيذي	✔	✔	✔	✔	✔	✔
الدكتور/ خالد الكريمي	عضو تنفيذي	✔	✔	✔	✔	✔	✔
الأستاذ/ فريد مصطفى ذوق	عضو مستقل	✔	✔	✔	✔	✔	✔
الأستاذ/ عبدالوهاب توفيق	عضو غير تنفيذي	✔	✔	✔	✔	✔	✔
الأستاذ/ سيديش شيفنيث كاول	عضو غير تنفيذي	✔	لم يحضر	✔	✔	✔	✔
الأستاذ/ عبدالكريم أبو النصر	عضو مستقل	✔	✔	✔	✔	✔	✔
الأستاذة/ نيلوفر جنهان	عضو غير تنفيذي	✔	✔	✔	✔	✔	✔
الأستاذ/ أوليفر آغا	عضو غير تنفيذي	لم يحضر	لم يحضر	✔	✔	✔	✔

بلغت أتعاب ومصروفات أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي 2019 مبلغاً إجمالياً وقدره 2.15 مليون ريال سعودي. ولم يتم توزيع أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة خلال العام المالي 2019.

العقوبات والغرامات القانونية

في عام 2019، فرضت مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة التجارة والاستثمار ووزارة العدل السعودية عقوبات على الشركة بلغ مجموعها 0.8 مليون ريال سعودي.

شكر وتقدير

وفي الختام يتقدم مجلس إدارة الشركة بشكره لجميع عملاء الشركة على ثقتهم ولموظفي الشركة على عملهم الدؤوب وتفانيهم وللشركاء على دعمهم. كما يتقدم بالشكر والتقدير لمؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والاستثمار وكافة الجهات الحكومية للدعم الذي لاقته منهم خلال قيامها بعملها في خدمة المواطنين وتلبية حاجاتهم التمويلية.

مجلس الإدارة